التأصيل الأصولي للمقاصد الشرعية
من خلال السنة النبوية
وأثره في تحقيق المصالح العامة

**Fundamentalist rooting for legitimate purposes through
the Sunnah of the Prophet and its impact on achieving
public interests**

إعداد

الأستاذ المساعد الدكتور أثير عواد جمال الجميلي

The Research

Assistant Professor

Atherr Awad Jamal Al-jomily

كلية الإمام الأعظم الجامعة

Al-Imam Al- Adham University

التخصص الدقيق: أصول الفقه الإسلامي

Precision Specialization

The Origins of Islamic Jurisprudence

Telephone: 07832608840

atherawad7@imamaladham.edu.iq

الملخص

يعالج هذا البحث قضية مهمة ولها أثر كبير في ضوابط الاجتهاد المقاصدي للتشريعات الحكمية الأصولية المستقاة من السنة ، وهذه المقاصد الاجتهادية والأحكام التشريعية هي ذات ارتباط مباشر بالسنة النبوية الشريفة ، وهي تهدف إلى تحقيق المصالح المنشودة من خلال استقراء واستنباط تلك المقاصد العظيمة ، وهي من أهم القضايا فيما يتعلق في موضوع مقاصد الشريعة من حيث تأصيل الحكم وربطه بالمقصد الأصولي.

ويدور فحوى البحث حول كيفية التوظيف السليم لفقہ المقاصد من خلال السنة النبوية المطهرة في ضوء الأحكام الأصولية والتي اتفق على حجيتها لدى الأصوليين.

وليس في الممارسات الاستنباطية والاجتهادية لبعض المصادر دون بعض ، بل هو أدق من ذلك حيث يدور فيما يخص المصدر الثاني للتشريع دون عزله عن المصدر الرئيسي والذي يتقدم عليها من ناحية الترتيب العددي دون المقاصدي؛ لان السنة النبوية متممة ومؤكدة للكتاب الكريم ، بل ومؤسسة لبعض المقاصد والتي تواتر الجهود لإيضاحها بشكل جلي وتفصيلي . مع ملحوظة أن المقاصد كما أنها تأصلت في الكتاب فقد تأصلت في السنة ، ويرجع إليها المجتهد والفقهاء تجنباً للمخاطر التي يمكن أن يقع فيها الاجتهاد.

والأحكام الأصولية وان تفصل بعضها في الكتاب فقد تفصل بعضها في السنة ، وكل من الكتاب والسنة وحي من عند الله ، وكلاهما مساوٍ للآخر في المنزلة والحجية؛ فليس لنا أن نعين أحدهما للتأصيل ، والآخر للتفصيل.

ABSTRACT:

Does this research address an important issue and have a significant impact on the control of due diligence of fundamentalist legislation derived from the year? These discretionary purposes and legislative provisions are directly related to the Sunnah of the Prophet, It aims to achieve the desired interests by extrapolating and deducing those great purposes. It is one of the most important issues in relation to the subject of the purposes of the Shariah in terms of rooting the rule and linking it to the fundamentalist purpose.

The content of the research revolves around how to properly employ the jurisprudence of the purposes through the Sunnah of the Prophet cleansed in the light of the fundamentalist provisions, whose authenticity was agreed upon by the fundamentalists.

It is not in the deductive and discretionary practices of some sources without some, but it is more precise where it occurs with regard to the second source of legislation without isolating it from the main source, which is ahead of it in terms of numerical order without intent; Because the Sunnah of the Prophet is complementary and affirming to the Holy Book, and even the institution of some purposes, which have continued efforts to clarify them clearly and in detail. With a note that the intentions as they are rooted in the book has been rooted in the year, and refers to the diligent and the jurist to avoid the risks that can occur diligence The Original Provisions.

إشكالية البحث: سأحاول في هذه الدراسة أن أجيب على هذه الإشكاليات من خلال الإجابة على هذه الأسئلة:

- ١- ما المقصود بهذه المصطلحات؟
 - ٢- ما هي اهم سمات الاجتهاد المقاصدي؟
 - ٣- كيف تكون المقاصد الشرعية من خلال السنة؟
 - ٤- ما هي المصالح المتحققة من هذه المقاصد؟
- أهمية البحث: جاءت أهمية البحث من أهمية الحديث عن مقاصد الشريعة وتعلقها بالسنة الشريفة، فرعاية المقاصد في موضوع الاجتهاد هو السبب الأهم في تقليل الاختلاف، وإصابة الحق، حتى قيل: مقاصد الشرع قبله المجتهدين من توجه إلى جهة منها أصاب الحق^(١).

وقيل: حقُّ العالم، فهمُّ المقاصد. والعلماء يتفاوتون على قدر الفهوم والقرائح^(٢).

بل إن من شروط المجتهد الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة^(٣).

فعلى الباحث في مقاصد الشريعة أن يطيل التأمل ويجيد التثبت في إثبات مقصد شرعي، وإياه والتساهل والتسرع في ذلك؛ لأن تعيين مقصد شرعي أو كلي أو جزئي أمر تتفرع عنه أدلة وأحكام كثيرة في الاستنباط فإذا أخطأ ففي ذلك خطر عظيم، فعليه ألا يعين مقصدا شرعيا إلا بعد استقراء تصرفات الشريعة في النوع الذي يريد انتزاع المقصد الشرعي منه، وبعد اقتفاء آثار أئمة الفقه، ليستضيء بأفهامهم، وما حصل لهم من ممارسة قواعد الشرع، فان فعل ذلك اكتسب قوة استنباط يفهم بها مقصود الشارع^(٤).

أهداف البحث:

- ١- التعريف بالمقاصد النبوية.
- ٢- العلاقة بين المقاصد والمصالح.
- ٣- دور السنة في تحقيق المصالح من خلال علم المقاصد.

(١) ينظر: الرد على من اخلد إلى الأرض للسيوطي، ١٢

(٢) ينظر: فقه النوازل للأقليات تأصيلاً وتطبيقاً، إبراهيم، محمد يسري: (٢/ ٧٧٦).

(٣) ينظر: الإبهاج، السبكي: ٨/١.

(٤) مقاصد الشريعة، ابن عاشور: ٤٠.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

٣- أهمية السنة في علم المقاصد ودورها في تحقيقه.

منهجية البحث: لتحقيق الأهداف السابقة اتبعت منهجا مركبا مما يلي:

١- منهج الاستقراء: اعتمدت هذا المنهج في تتبع أقوال العلماء من كتب الأصول وكتب الفقه وكتب أخرى، حيث قمت باستقراء مصادر الموضوع ومراجعة الكتب القديمة والحديثة وتتبع جميع ما يخص الموضوع.

٢- المنهج التحليلي: حيث إنني سأقوم بتحليل المسائل الأصولية ومناقشتها، ومناقشة أقوال الأصوليين التي تتعلق بالموضوع.

خطة البحث: جعلت البحث مقسما على مباحث ثلاثة، أما المبحث الأول فقد جعلته خاصا بالتعريف بمفردات العنوان، والمبحث الثاني جعلته حول الاجتهاد المقاصدي، وأما المبحث الثالث فقد جعلته حول التطبيقات العملية للعنوان.

المبحث الأول التعريف بالمفردات

وقد تضمن مطالب أربعة:

المطلب الأول: التعريف بأصول الفقه.

أولاً: تعريف الأصول لغة: جمع أصل وهو أسفل الشيء أو ما يبنى عليه غيره سواء كان الابتناء حسياً كالأساس الذي يكون للبناء أم كان عقلياً كابتناء الأحكام الجزئية على القواعد الكلية^(١).

ثانياً: تعريف الأصول اصطلاحاً: استخدم العلماء كلمة أصل لمعان كثيرة أهمها^(٢):

١-الأصل: هو ما يقابل الفرع، وذلك في الفقه الإسلامي وأصوله، وذلك مثل الأب والخمر، فالأب أصل والولد له فرع، والخمر أصل والنبذ له فرع.

٢-الأصل: وهو بمعنى الراجح، مثل الحقيقة هي أصل للمجاز، أي راجحة عليه وذلك عند السامع، والقرآن الكريم هو أصل للقياس أي هو راجح عليه، والأصل في الكلام الحقيقة وليس المجاز.

٣-الأصل: ونعني به المستصحب، ونمثل لها بالطهارة بانها أصل، لمن كان متيقناً منها، وقد شك في الحدث، وكذلك: الأصل براءة الذمة، أي خلوها من حق عليها.

٤-الأصل: بمعنى القاعدة والتي تبنى عليها المسائل مثل قولنا: بني الإسلام على خمس، وكذلك يقال: أكل الميتة خلاف الأصل، أي خلاف الحالة المستمرة.

٥-الأصل: بمعنى الدليل وهو ما تعارف عليه الفقهاء والأصوليون، كقولهم: أصل الحكم من الكتاب هي الآية كذا، ومن السنة حديث كذا.

والمعنى الأخير والذي يستعمله الأصوليون وهو المطلوب من ذكر الأصل، ونعني به أدلة الفقه وهي إما أن تكون إجمالية وكلية تؤخذ من الأصول وهي مصادر التشريع، وأما أن تكون تفصيلية، وهي ما اختص بها علم الفقه والخلاف.

(١) المصباح المنير: ٢١/١، والقاموس المحيط: ٣٢٨/١.

(٢) ينظر: المستصفى للغزالي: ٥ / ١، وفواتح الرحموت: ١ ص ٢٨، والتلويح على التوضيح: ١ / ٩ ونهاية السؤل: ١ / ١٨، ومباحث الحكم عند الأصوليين، للدكتور محمد مذكور: ص ٨.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

المطلب الثاني: تعريف المقاصد لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف المقاصد لغة:

المقاصد جمع مقصد وهو خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير، ومنه القصد في المعيشة.

وتأتي بمعنى الاستقامة، وكذلك بمعنى العدل، وقصد في الأمر قصداً إذا توسط وطلب الأسد، ولم يتجاوز الحد، وطريق قصد أي سهل (١). وقد ذكر اللفظ في القرآن في قوله تعالى: {وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ} (١٩). وفي قوله تعالى: {وَإِذَا عَشِيَهِمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ} (٣٣). (٣).

وقوله تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ} (٣٢). (٤)
وفي الحديث الشريف: القصد القصد تبلغوا (٥).

والمقصد على وزن مفعول، وهذا الوزن يستعمل حقيقة في الزمان والمكان والمصدر، وقد ينقل القصد والمقصد إلى الفاعل، وهو القاصد لما بينهما من العلاقة وهي الجزئية، إذ إن المشتق منه جزء من المشتق، وتحقيقه أن المتوسط بين الكثرة والقلة يقصده كل أحد، فسمي قاصداً وتفسير القاصد ذو قصد (٦).

ثانياً: تعريف المقاصد اصطلاحاً:

إن الباحث عن التعريف الاصطلاحي لهذا المصطلح لا يكاد يعثر على تعريف له عند العلماء السابقين، رغم كثرة استعمال هذا اللفظ في مؤلفاتهم. وقد يكون السبب في عدم وضع تعريف لهذا المصطلح هو وضوح معناه لديهم بخلاف مفهومه عند العلماء المحدثين. فقد عرفت بتعاريف:

(١) مختار الصحاح الرازي: ٢٥٤، ولسان العرب: ٣/٣٥٤، والمصباح المنير: ٥٠٥/٢.

(٢) سورة لقمان: ١٩.

(٣) سورة لقمان: ٣٢.

(٤) سورة فاطر: ٣٢.

(٥) صحيح البخاري كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل: ٩٨/٨، رقم الحديث: ٦٤٦٣.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب الرازي: ٥٦/١٦.

١-هي عبارة عن الوقوف على المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها^(١).

٢-هي الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها^(٢).

٣-هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد^(٣).

٤-هي القيم العليا التي تكمن وراء الصيغ والنصوص ويستهدفها التشريع جزئيات وكليات^(٤).

٥-الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها والتي تسعى النفوس إلى تحصيلها بمساع شتى أو تحمل على السعي إليها امتثالاً^(٥).

المطلب الثالث: التعريف السنة لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف السنة لغة: الطريقة المعتادة والسيره سواء كانت حسنة أو سيئة^(٦).

وقد ورد في الحديث الشريف: من سن سنة حسنة فله أجرها واجر من عمل بها الى يوم

القيامة ومن سن سنة سيئة كان عله وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة^(٧)

وقيل: هي المحموده فاذا أطلقت انصرف اليها أما في غير المحموده فإنه يخص مثل قولنا: سنة سيئة .

وقيل: هي الطريقة المسلوكة وأصلها من قولنا: سنتت الشيء بالمسن إذا مررت عليه حتى

يؤثر فيه سنا، أي طريقاً^(٨) .

وقيل: معناها الدوام كما قيل: سنتت الماء إذا واليت في صبه^(٩).

(١) ينظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور: ٢ / ٢١ .

(٢) ينظر: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، للريسوني: ص ٦-٧ .

(٣) المصدر السابق: ٦ .

(٤) ينظر: خصائص التشريع الإسلامي، الدريني، ص: ١٩٤ .

(٥) ينظر: مقاصد الشريعة لابن عاشور، ص: ٢٥٣ .

(٦) ينظر لسان العرب: ٢٢٥/١٣، والصبح المنير: ٣١٢/١، وجامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد: ٦٩/٢ .

(٧) رواه مسلم: باب من سن سنة حسنة او سيئة: ٦١/٨، رقم الحديث: ١٠١٧ .

(٨) ينظر: قواطع الأدلة للسمعاني: ٣٠/١. والبحر المحيط للزركشي: ٥/٦ .

(٩) مقاييس اللغة لابن فارس: ٣٨٦٠ .

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

ثانياً: تعريف السنة شرعاً: هي قول النبي ' وفعله وتقريره^(١) .

وفي عرف أهل الفقه يطلقونها على: ما ليس بواجب، وتطلق على ما يقابل البدعة^(٢).
وقيل في تعريفها: ما يرجح جانب وجوده على جانب عدمه، ترجيحاً ليس معه المنع من النقيض^(٣) .

وقيل ما واطب على فعله النبي ' مع ترك بلا عذر^(٤) . وقيل: ما صدر عن النبي ' من غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير^(٥) .

المطلب الرابع: التعريف بالمصلحة لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف المصلحة في اللغة: صلح: الصاد واللام والحاء، أصل واحد، خلاف الفساد، ويقال: صلح الشيء ويصلح صلاحاً. ويقال: صلح بفتح اللام^(٦).
ويقال: سعى لإصلاح ذات البين، وأمر الله تعالى ونهى لاستصلاح العباد، وصلح فلان بعد الفساد وصالح العدو^(٧).

ويستخدم هذا اللفظ لبيان أن المصلحة تكون كالمنفعة، وزناً ومعنى، فتكون على هذا الإطلاق، إما مصدراً بمعنى الصلاح، فالمنفعة بمعنى النفع، وإما أن تكون اسماً للواحدة من المصالح، كالمنفعة تكون للواحدة من المنافع. صرح صاحب لسان العرب بالوجهين فقال: والمصلحة هي الصلاح، والمصلحة واحدة المصالح، والاستصلاح ضد الفساد^(٨).

ثانياً: تعريف المصلحة في الاصطلاح: عرفت بتعاريف مختلفة، من أهمها:

١- هي عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة والمقصود من هذا التعريف أن جلب المنفعة ودفع المضرة من مقاصد الخلق، وصلاح الخلق يكون في تحصيل مقاصدهم، وإن كنا نعني

(١) ينظر: شرح مختصر ابن الحاجب للاصفهاني: ٤٥٤/١

(٢) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني: ٩٥/١ .

(٣) ينظر: الإبهاج شرح المنهاج للسبكي: ١٧٤٩/٥ .

(٤) ينظر: تيسير التحرير: ٢٠/٣ .

(٥) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني: ٩٥/١

(٦) مقاييس اللغة لابن فارس: ٣/٣٠٣ .

(٧) ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري: ٥٥٤/١ .

(٨) ينظر: الصحاح تاج اللغة، الجوهري: ٣٨٣/١، ومختار الصحاح، الرازي: ١٧٨/١، ولسان العرب ٥١٧/٢، فصل الصاد.

بالمصلحة هو المحافظة على مقصود الشرع، ويتعلق المقصود من الخلق بخمسة أشياء: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فكل ما تضمن هذه الأصول فهو مصلحة وكل ما فات من هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة^(١).

٢- ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان، وتمام عيشه وينال ما تقتضيه الأوصاف الشهوانية والعقلية على الإطلاق، حتى يكون منعماً على الإطلاق^(٢).

والمقصود من قوله: يرجع إلى قيام حياة الإنسان، المقصود بها هي المصالح الضرورية الخمسة، والتي هي قوام الحياة والأساس الذي تقوم عليه، والا فلا تطاق الحياة بدونها. وقوله: وتمام عيشه، إشارة إلى المصلحة الحاجية؛ لأنها متممة للمصالح الضرورية؛ لأنه بوجودها تكون التوسعة ورفع الحرج. ومعنى قوله: ما تقتضيه الأوصاف الشهوانية والعقلية، فيه دلالة على المصالح المادية، ووصف العقلية دلالة على المصالح المعنوية.

٣- هي السبب المؤدي إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة فالعبادة هي ما يقصده الشرع بحقه، أما العادة فهي ما يقصده لنفع المخلوقين وتنظيم أحوالهم^(٣).

٤- هو ما ترتب عليه جلب نفع، أو دفع ضرر مقصود للشارع عاماً أو خاصاً، حسياً أو معنوياً عاجلاً أم آجلاً^(٤).

والمتمأمل للتعريف يجد أن التعاريف اللغوية تشمل كل منفعة.

أما في الشرع فهي أخص، حيث إنها تتوقف على المحافظة على مقاصد الشرع.

فكل مصلحة في الشرع هي مصلحة في اللغة وليس العكس.

(١) ينظر: المستصفي، الغزالي: ١٧٤/١.

(٢) ينظر: الموافقات، الشاطبي: ٤٤/٢.

(٣) ينظر: المصلحة في التشريع الإسلامي، مصطفى زيد: ٢٠.

(٤) ينظر: المصلحة المرسله ضوابطها وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي: ٢٦.

المبحث الثاني الاجتهاد المقاصدي

المطلب الأول: تعريف الاجتهاد.

أولاً: الاجتهاد في اللغة:

جهد: الجيم والهاء والذال، أصله المشقة، ثم يحمل عليه ما يقاربه ويقال: جهدت نفسي، والجهد: الطاقة، قال تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (١)

ويقال: المجهود اللبن الذي اخرج زبده، ولا يكاد ذلك يكون إلا بمشقة ونصب. قيل: تضح وقد ضمنت ضراتها غرقاً من طيب الطعم حلو غير مجهود ومما يقارب الباب الجهاد وهي الأرض الصلبة وفلان يجهد الطعام إذا حمل عليه بالأكل الكثير الشديد، والجاهد: الشهوان، ومرعى جهيد: جهده المال لطيبه فأكله (٢). وبالرجوع إلى معاجم اللغة تبين انهم ذكروا لمادة: جهد عدة معان ومن أهمها: ١- المشقة: تدل كلمة الجهد على المشقة، وقد ورد في الحديث الشريف أن رسول الله ' كان يتعوذ من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء' (٣). والمقصود هنا: هو كل ما أصاب الإنسان من شدة المشقة والجهد، وكل ما لا طاقة له بحمله، ولا يقدر على دفعه عن نفسه فهو من جهد البلاء (٤).

٢- الطاقة والوسع، وقيل: بالضم أيضاً بمعنى الطاقة، ومنه قوله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ} (٥)

(١) سورة التوبة: ٧٩

(٢) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٤٨٦/١.

(٣) البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ من جهد البلاء: ٧٥/٨، رقم: ٦٣٤٧.

(٤) شرح صحيح البخاري، لابن بطال: ١١٠/١٠.

(٥) سورة التوبة: ٧٩

ومنه الحديث الشريف: سئل النبي: ' أي الصدقة أفضل قال: جهد المقل (١)، أي طاقته (٢)، ومنه حديث معاذ: اجتهد رأيي، أي ابدل طاقتي (٣).
ومنه الجهاد في سبيل الله ضد العدو (٤).

٣- المبالغة والجد في الشيء: الجهد بالفتح المبالغة في الشيء، واستفراغ ما في الوسع بحرب أو لسان، وما أطاق من شيء (٥). ومنه قوله تعالى: {أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ} (٦)، أي بالغوا في اليمين واجتهدوا فيها (٧).

ثانياً: تعريف الاجتهاد في الاصطلاح:

تعددت التعريفات حول الاجتهاد للأصوليين وهي متقاربة، وسأعرض بعضها منها:
التعريف الأول: استفراغ الوسع وبذل المجهود في طلب الحكم الشرعي (٨).
التعريف الثاني: استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ الوسع فيه (٩).
التعريف الثالث: تفرغ الوسع في تحصيل المقصود (١٠).
التعريف الرابع: استفراغ الوسع وبذل المجهود في طلب الحكم الشرعي (١١).
التعريف الخامس: استفراغ الوسع في طلب شيء الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه (١٢).
التعريف السادس: استفراغ الوسع في طلب لتحصيل ظن بحكم شرعي (١٣).

(١) سنن أبي داود ، ١٠٧/٣ ، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣١٩/١ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل، الدكتور محمد جبل: ٣٤٩/١ .

(٥) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: ٢٦١

(٦) سورة المائدة: ٥٣

(٧) الغريب في القرآن والحديث: ٣٨٧ / ١ ، ولسان العرب لابن منظور : ١٣٤ / ٣ .

(٨) ينظر: اللمع للشيرازي : ١٢٩

(٩) ينظر: المحصول للرازي : ٦/٦ .

(١٠) الكافية في الجدل في الجدل، الجويني : ٥٨ .

(١١) ينظر: قواطع الأدلة للسمعاني : ٣٠٧ / ٢ .

(١٢) ينظر: الاحكام للآمدي : ٢١٨/٤

(١٣) ينظر: مختصر ابن الحاج ب ، لابن الحاجب : ٢٥٨/٤ .

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

التعريف السابع: استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه لوم مع استفراغ الوسع فيه^(١).

التعريف الثامن: استفراغ الفقيه وسعه لدرك حكم شرعي^(٢)

وأكثر التعاريف التي ذكرت في تعريف الاجتهاد هي متقاربة في معانيها وتتبادل الألفاظ أو تتغير، ولكن المقصد واحد أو متقارب ويراد من هذه التعاريف: بانه بذل الجهد واستفراغ الوسع من اجل الوصول إلى حكم شرعي عملي.

العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي:

الملاحظ أن العلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي من جهة المجتهد حيث يبذل طاقته ووسعه؛ ليتوصل إلى الحكم الشرعي العملي مع ما يصاحب جهده وسعته من مشقة. فالمعاني المذكورة في التعاريف اللغوية تناسب المعنى الاصطلاحي، إلا أن التعريف الاصطلاحي مخصوصٌ ببذل المجتهد الطاقة للتوصل إلى الحكم الشرعي العملي، فالعلاقة بينهما هي عموم وخصوص مطلق.

المطلب الثاني: أهمية المقاصد.

إن النظر في المقاصد والاجتهاد فيها ليس من باب الترف العقلي ولا هو مجرد طلب للمتعة الذهنية المجردة وإنما هو ذو غايات عملية تهتم جميع المسلمين في حياتهم الفكرية والاجتماعية الراهنة إذ القصد إغاثتهم^(٣).

إن أهمية المقاصد ومراعاة ضوابطها من مسلمات البعد العقدي، ومن علامات الانخراط في خطاب الشرع تكليفا بالأحكام ومقاصدها، وبما وضعه الشارع من أمارات وعلامات دالة على ذلك، ولذلك جاءت أهمية هذا العلم لارتباطه وخضوعه للشرع لأهواء الناس المباشر علم المقاصد. بل العمل بالمقاصد وعدم تفويت أي ضابط منها هو عينه التفويت فيما جعله الشارع مرادا لشرعه ودينه وذلك يكون بناء على أن المصالح المحدد شرعا قد روعي فيها لزوم الانسجام والتطابق مع ما وضعه جاعل تلك المصالح

(١) ينظر: التحصيل من المحصول للأرموي: ٢٨١/٢.

(٢) ينظر: أصول الفقه لابن مفلح : ١٤٦٩/٤، والتحبير للمرداوي : ٣٨٦٥/٨، وشرح الكوب المنير لابن النجار: ٤٥٨/٤.

(٣) ينظر: مقاصد الشريعة الإسلامية ، لابن عاشور ، ٨٦.

من قيود وأمارات وأدلة على وجودها وشرعيتها^(١).

إن الغاية من المقاصد هو تحقيق الشريعة والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم اجتهادي، وبذلك يحصل المقصد العام من تشريع الأحكام، وهو إيجاد مصالح المكلفين ودرء المفاسد عنهم وتحقيق أقصى الخير لهم؛ لأن الاجتهاد المقاصدي يراد به إقامة مصالح العباد في الدنيا والآخرة فبه يتحقق النظام، وتسعد البشرية وتعمر الدنيا حتى تصير مزرعة للآخرة.

وان كل شريعة شرعها الله للبشر جميعا لا بد أن تكون أحكام هذه الشريعة ترمي إلى تحقيق مقاصد، أرادها الشارع الحكيم، والا كان إيجادها عبثا، والثابت أن الشارع الحكيم لا يفعل الأشياء عبثا، قال الله تعالى: {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ} (١١٥) {^(٢).

وقال: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ} (٣٨) {^(٣) وما كان منه إرسال الرسل وانزال الشرائع إلا لإقامة النظام وتحقيق المصالح المرجوة من هذا النظام، قال عز وجل: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ} (٤)

والمقصد لأي شيء هو المحدد الرئيس لوظيفته ومهمته، فإذا ألغى أو غاب أو انعدم، فإن أي فرد لا يعرف غايته جدير بأن يضيع، وان أي مجتمع لم يحدد وجهته حقيق أن يضمحل، وان أي أمة فقدت مقاصدها أخرى بها أن تستقيل من الوجود.

فإذا كان الدين في جوهره قيمة عليا فكيف بمقاصده، بلا شك ستكون في الذروة العليا من القيم والمصالح، وهذا واضح في المقاصد التي اتفقت الشرائع السماوية عليها عموماً، وهي المقاصد الضرورية الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال) على اختلاف بينها في الترتيب والتقديم والتأخير.

والإسلام بشموليته هو الدين الحق الذي أكمله الله، وارتضاه لجميع عبادته، والرسالة الخالدة المشتملة على الحكمة الربانية ذات التوجه الإنساني العالمي، والتي صارت مقاصد شريعته مرآة لأهداف القرآن الكريم وسائر الكتب السابقة، وترجمة صادقة للغايات التي من أجلها ارسل الرسل جميعاً لا سيما سيد الأولين والآخرين محمداً، ومقصد مبعثهم؛ ولذا نجد

(١) ينظر: الاجتهاد المقاصدي، لنور الدين الخادمي، ٢٠/١-٢١.

(٢) سورة المؤمنون: ١١٥.

(٣) سورة الدخان: ٣٨.

(٤) سورة الحديد: ٢٥.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

في أعلى قائمة المقاصد للشريعة الإسلامية الرحمة العامة للخلق جميعاً، والهداية الشاملة للبشرية جميعاً، ووحدة الأمة والمحافظة على كيانها القوي، ولهذا اثر بعيد المدى على الفرد والجماعة وفي تحقيقه لسبب لتمامك الأمة بمبادئ شريعتها وسعيها لتحقيق مصالحها^(١). ومن خلال استقراء أدلة الكتاب والسنة الصحيحة نرى يقيناً أن أحكام الشريعة الإسلامية منوطة بعلة وحكم راجعة للصالح العام للمجتمع والفرد، ولا يظهر هذا إلا من خلال معرفة المقاصد التي بنيت عليها أحكام الشريعة الغراء^(٢).

والشريعة الغراء لم تستهدف مقصداً إلا وقد جعلت له من الوسائل ما يحققه، ومن هنا كانت أحكام الشريعة بمثابة وسائلها في خدمة مقاصدها، ولن يتم الوصول إلى المقاصد المرجوة من الشريعة في حال التقصير في اتباع الشريعة وتطبيق وسائلها^(٣).

والمقاصد تعتبر قواعد أساسية في صلب دستور أي دولة إسلامية، وهي الأداة الجوهرية في تحديد جميع سياساتها الداخلية والخارجية وهي الضمانات التي تحول دون انحراف الدولة عن مسارها أو ظهور استبدادها.

ومقاصد الناس في تصرفاتهم هي المعاني التي لأجلها: تعاقبوا، أو تعاطوا، أو تغارموا، أو تقاضوا، أو تصالحوا...

وهذه التصرفات اتفق عليها العقلاء جميعاً أو الغالبية العظمى منهم؛ لأنهم وجدوها ملائمة لانتظام حياتهم كلها^(٤).

والمقاصد تعد معدن العقول، والتي يستدل بها على أحكامها، والذي صار الانتهاض لها نصراً مؤزراً للدين، وسعياً جميلاً في جمع شمل المسلمين، وخاصة بعد أن تعددت المذاهب، وكثر الاختلاف.

وهو معدود من أعظم القربات، ورأساً لرؤوس الطاعات، وما ذاك إلا لأن المقاصد العامة للشريعة من أعظم الأدلة على وفائها بجميع حاجات الأمة ومصالح الناس^(٥).

(١) ينظر: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، إحسان مير علي، ١٠.

(٢) ينظر: مقاصد الشريعة ابن عاشور، ١٩.

(٣) ينظر: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، إحسان مير علي: ص: ١١.

(٤) ينظر: مقاصد الشريعة لابن عاشور، ص: ٢٥٤.

(٥) ينظر: حجة الله البالغة للدهلوي: ١٨/١.

المطلب الثالث: ضوابط المقاصد.

من المعلوم أن المقاصد ليست متوقفة على أهواء أحد من الناس، ولا على ادعاءاتهم، بل لها ضوابط وشروط تحكمها ضمن منظومة الشريعة الإسلامية والتي من شأنها أن تظمن الناظر إلى مكانة هذه المقاصد، لأن استدعاء الضوابط والمعايير للتوجه المقاصدي يسهم في نقلة منهجية، وإحداث تحول من مرحلة التركيز والتأصيل في أهمية المقاصد ودورها في بناء الاجتهاد إلى مرحلة التكوين والبناء لضوابط القبول والرفض لأي اجتهاد أو تأويل وفق النهج المقاصدي.

فعلى الرغم من ضرورة وأهمية وجود معايير وضوابط تحكم الاجتهاد وفق مقاصد الشارع الحنيف، إلا أن قضية الضوابط والتي يلزم بها الاجتهاد المقاصدي، والقواعد التي تضي عليه المشروعية في حالة الممارسة الممنهجة وفق هذه القواعد والضوابط. والاهتمام اليوم بعلم المقاصد لدى العلماء المعاصرين نجده بشكل كبير وملفت للنظر، ويجعل الخوض في ضبطها والتحكم في تنظيم سيرها من التنبؤ المبكر بوقوع الغلو والإفراط في استعمالها، ولا يزال الحديث عن أهميتها ومكانتها في طور النشأة، والبحث في ضوابطها سيأتي متأخرا بعد ظهور الغلو في استعمالها أو التطرف في الاعتماد عليها، لذلك فإن السبيل الوحيد الذي يحول دون حدوثهما هو وضع الضوابط والتي تكون منهجية وينبغي الالتزام بها، وتقيد بالاجتهاد المقاصدي؛ من اجل أن يتحصل منه ما يرجى، وهي تحصيل المصلحة الجوهرية، والمقاصد الشرعية الحقيقية، من هنا كان بذل الجهود في ضبط التوجه والاجتهاد المقاصدي أمرا يصل إلى حد الضرورة، وسأذكر أهم هذه الضوابط:

أولاً: أهلية المجتهد: حيث حرص العلماء على الاهتمام بكون المجتهد له علم بمقاصد الشريعة، لان التمكن من مقاصد الشريعة هو الطريق لدفع شبه المشككين والمبطلين، لان القيام بدفع شبه المبطلين فلا يتعرض له إلا من طالع علوم الشريعة وحفظ منها الكثير، وفهم المقاصد والأحكام، وأخذ ذلك عن أئمة أعلام، فاوضحهم فيها وراجعهم على ألفاظها، وبلغ الإمامة في هذا العلم، وكان بصحبة الأئمة الذين أرشدوه إلى الصواب، وحذروه من الخطأ والضلال، حتى ثبت في نفسه الحق ثبوتاً، فيكون عليه وعلى أمثاله القيام حينئذ بدفع الشبهات فرض كفاية.

وأما غيرهم فلا يحق لهم التعرض لذلك؛ لأنه قد يضعف عن رد الشبهة، فيتعلق بنفسه

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

منها، فلا يقدر على إزالته، فيكون قد تسبب بهلاكه^(١).

ومن هنا لا يسمح للناظر أن ينظر نظر مفيد أو مستفيد؛ حتى يكون ريان من علوم الشريعة، من أصولها وفروعها، ومن منقولها ومعقولها، غير متعصب لمذهب، والا خيف عليه أن ينقلب عليه ما اودع فيه^(٢) بل إن درجة الاجتهاد تحصل بوصفين:

أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها.

الثاني: التمكن من الاستنباط^(٣).

دل ذلك على ضرورة العلم بمقاصد الشريعة لمن أراد أن يتحقق فيه الاجتهاد، فليس كل من اخذ قسطا من الأحكام بمؤهل لكي ينظر في مسائل المقاصد لخطورة شأنها، ودقة مسالكها؛ لأن هذه الدرجة تتطلب الإحاطة بأصولها وفروعها، والسبر في أغوار الشريعة.

ثانياً: موافقته للشرع: المقاصد الشرعية مرادة للشارع الحكيم، ولا يكون الكشف عنها ولا تحقيقها إلا ضمن مشيئة الشارع وعلمه ومراده، ومن خلال وحيه وهديه وتعليماته؛ لأنه العليم بما يصلح خلقه، والخبير بما يبعد الهلاك عنهم، ولا تكون السعادة في الدارين إلا بفعل أوامره واجتناب نواهيه، فاعتبار المقاصد وعدمه ثابت بمقتضى مقياس الشرع وبموازينه، ولذا فان المقاصد المقررة شرعا إنما هو الموضوع وفق تعليماته وقبوده وعلاماته.

فالمقاصد لها ميزان يصدقها وهو أن لا تتعارض مع النصوص الشرعية القطعية؛ لأن المقاصد ليست دليلا مستقلا من الأدلة الشرعية؛ ليصح بناء الأحكام عليها دون غيرها؛ ذلك لان المقاصد تستقي وجودها من الاستقراء الذي يؤخذ من الأدلة التفصيلية نفسها، والمقصود بالنصوص هي نصوص القران والسنة، وكل ما تدل عليه هذه النصوص من معاني وأحكام سواء أكانت هذه المعاني والألفاظ قطعية أم ظنية؛ لان النصوص الشرعية الواردة بالكتاب قطعية الثبوت بالاتفاق، لكن دلالتها على الأحكام إما قطعية أو ظنية، وأما السنة فهي أما قطعية الثبوت أو ظنية وأما قطعية الدلالة أو ظنية وهذه قد ذكرت في مباحث أصولية يعرفها أهل الأصول.

وكلما كان النص ظنيا ثبوتا أو دلالة كلما كان إعمال المقاصد واردا حتى يتوصل به إلى معرفة مراد الشارع الحكيم، واستنباط الحكم الشرعي الأنسب في جلب مصلحة أو دفع

(١) ينظر: الذخيرة للقرافي : ٢٣٢ / ١٣.

(٢) ينظر: الموافقات للشاطبي : ١٢٤ / ١.

(٣) ينظر: الموافقات للشاطبي : ٦٣ / ٤.

مفسدة ويسقط احتمال المصلحة المظنونة عند النصوص قطعية الدلالة.

والمتعامل مع النص الشرعي عليه ان يلتزم مراتب النصوص من حيث القطع والظن ثبوتاً أو دلالة، بحيث يبقى على النص الظني ظنياً ويتعامل معه على هذا الأساس ولا يحوله إلى نص قطعي تحت أي مبرر اجتهادي أو فكري، وذلك لأنه بذلك يؤدي إلى تضيق المجال أمام المجتهدين والمهتمين بقضايا الفقه المعاصرة.

وبذلك يحافظ على مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على استيعاب تغيير الأحوال وتبدل الأمصار، وكذلك يجب الإبقاء على النص القطعي الدلالة قطعياً وعدم تحويله إلى نص ظني، وفي ذلك تضيق لقطعية النصوص والمروق من الدين بتبديل القطعيات إلى ظنيات وكذلك العكس، لان في ذلك إهدار لنصوص الشريعة، وضياح قدسيته^(١).

فمن ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة الغراء، وكل ما ناقضها فالعمل باطل، فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعمله باطل، لان المشروعات وضعت لتحصيل المصالح ودرء المفاسد، فإذا خولفت لم يكن في تلك الأفعال جلب منفعة أو درء مفسدة، وأما من ابتغى في الشريعة ما لم توضع له فهو مناقض لها^(٢).

ثالثاً: عدم معارضتها للإجماع: فالإجماع^(٣) هو الدليل الشرعي بعد النص، وهو إما أن يكون قطعياً متفق عليه، وهذا لا يجوز مخالفته، بل يجب اتباعه؛ لأنه حجة شرعية موجب للعمل شرعاً كرامة لهذه الأمة^(٤)؛ كالإجماع على العبادات والمقدرات، وتحريم الجدة كالأُم، وتحريم الجميع بين المرأة وخالتها، وتوريث الجدة للاب مع الجدة للام، وغير ذلك من المسائل التي تحقق فيها الإجماع القطعي.. فهذا النوع من الإجماع لا يتغير بالمصلحة مهما كانت مشروعيتها ومنطقيتها ودرجة المعقولية فيها، لان المصلحة متوهمة غير حقيقية.

(١) ينظر: المنهج المقاصدي، احمد الوزاني، ١/١٧٧.

(٢) ينظر: الموافقات للشاطبي: ٣/٢٧-٢٨.

(٣) الإجماع لغة يطلق على امرين:

أحدهما: العزم على الشيء، والتصميم عليه، ومنه قوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ} أي اعزموا عليه.

وثانيهما: الاتفاق، يقال: أجمع القوم، إذا اتفقوا.

أما عند الأصوليين: هو اتفاق أهل الحل والعقد من مجتهدي أمة محمد، في عصر من العصور، على أمر ما.

ينظر: ٣/٢٢٤، ونهاية السؤل ٣/٢٣٧، وإحكام الأحكام للآمدي ١/٢٨٠، والمحصل ٢/٣٣.

(٤) ينظر: أصول الفقه للشاشي: ٢٨٨، والفصول في الأصول للجصاص: ٣/٢٥٧.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

ولأن الإجماع موجب للعلم قطعاً بمنزلة النص فكما لا يجوز ترك العمل بالنص باعتبار رأي يعارضه، فكذلك لا يجوز مخالفة الإجماع برأي يعترض له بعدما انعقد الإجماع بدليله^(١).
فأما أن تكون المسألة فيها سنداً متواتراً، والافان الإجماع يقدم مطلقاً، إذا كان معلوماً، وأما إذا كان مروياً بأخبار الآحاد فيتعارضان الإجماع وحديث الرسول^(٢).
فلا يوجد مسألة مجمع عليها إلا وفيها من الرسول بيان، ولكن ذلك قد يخفى على بعض الناس، ويعلم الإجماع فيستدل به كما يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص، وهو الدليل الثاني مع النص..

فالإجماع دليل آخر، حتى يقال: دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وكل من هذه أصول تدل على الحق مع تلازمها.

فإن ما دل الإجماع عليه فقد دل عليه الكتاب والسنة، وما دل القرآن عليه فعن الرسول أخذ؛ لأن الكتاب والسنة كليهما مأخوذ عنه، ولا توجد مسألة مجمع عليها إلا وفيها نص^(٣).
ثم إذا تعارض الإجماع والنص القطعي، فإن من العلماء من قدم الإجماع على النص وعلمه بأن الإجماع متأخر عن النص، فلا ينعقد على خلافه إلا إذا كان له سند ناسخ للنص من نص آخر قطعي، فالإجماع القطعي يترجح على النص، سواء كان كتاباً أم سنة متواترة، أما الإجماع القطعي مع النص الظني فالإجماع يقدم^(٤).

رابعاً: الضبط: يحتاج المجتهدون إلى ضبط المقصد المرجو من حيث لا يحصل التعارض بين المصالح، وان يكون للمقصد حد لا يتجاوزه ولا يقصر عنه، فلا يوقع حرجاً منها عليه على المكلف، يؤدي به إلى النفور منه، ويجعل المكلف ينفر من التشريع، ولا يؤدي إلى تقصير في الأداء ليؤدي إلى ضعف الوازع الديني، فتفقد الشريعة هيبتها وسلطانها على الخلق، ولذا وجب التزام حد معين يكون صالحاً لان يعتبر مقصداً شرعياً تراعى فيه قدرة المكلف وطاقته، ويحقق للشريعة هيبتها ويمكن سلطانها، فالشريعة حرمت المسكر حفاظاً على سلامة العقل البشري من الانحراف وجعلت منه الكثير والقليل في الحكم سواء، وأقامت على متعاطيه الحد والتعزير تمكيناً لسلطانها وتحقيقاً لهيبتها ونفوذها؛ لان حفظ العقل إلى

(١) ينظر: تمهيد الفصول في الأصول، أصول السرخسي: ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: نفائس الأصول للقرافي: ٢٧٧٤/٦.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩٥/١٩.

(٤) ينظر: التقرير والتحبير: ٢٥/٣.

القدر الذي يخرج به العاقل عن تصرفات غير العقلاء الذي هو المقصد من مشروعيته التعزير بالضرب عند الإسكار^(١).

إن عدم الانضباط في المقصد يدخل الخلل عليها ومؤدى ذلك فساد عظيم؛ لأنه ناتج عن عدم انضباط في التصرف الذي بني على أساس المقصد، وعدم الانضباط في تقدير المقصد يؤدي إلى فساد مفضٍ إلى تعطيل النصوص أو التحكم بها في غير ما وضعت من أجله.

ومن الضبط معرفة ما هو المقصد؟ هل هو فردي أم جماعي؟ وما هو مقصود ذاتي، وما هو من الوسائل، وما هو منها ظني، وما هو منها قطعي، وما هو عاجل، وما هو منها اجل، وما هو منها خلقي، وما منها بدني أو مالي؟

وضبط مراتبها فمنها ما هو واجب ومنها ما هو مندوب أو مباح، ومنها ما هو ضروري، وما هو حاجي أو تحسيني، ومنها ما هو أصلي، وما هو تبعي، ومنها ما هو قليل، ومنها ما هو كثير، ومنها ما هو قاصر ومنها ما هو متعدي.

فلا بد للمجتهد من معرفة المقاصد، وذلك عن طريق ضبطها وربطها بمراتبها وأنواعها، والا حصل التخبط والعشوائية، ولهذا الأمر وخطورته، فإنه يتطلب من الفقيه تدقيق النظر في الحادثة وملاساتها ومتعلقها، ومعرفة مفاستها ومصالحها، ومقدار شمولها، وينظر في المقاصد وأولوياتها، في ما بينها بعد تحديد درجاتها ومراتبها، والنظر إلى مدى تحقق وقوعها، أي تحقق مآلاتها؛ ليتم استنباط الحكم الشرعي المناسب للواقعة، وهذا الميزان الدقيق يتطلب من المجتهد ضبط المقاصد من جميع الجوانب^(٢).

خامساً: تحقق المنفعة اليقينية أو غالبية الظن: ومعنى ذلك أن يعلم المجتهد أن وجود المقصد المطلوب قطعي غير ظني، ولا يتوهم أو يشك في وجود المنفعة المتحصلة منه؛ ليحكم بعد ذلك لوجود وهم أو شك بني من أجلهما الحكم.

وبناء الحكم على المقصد يتحقق بجلب نفع ودفع ضرر متيقن.

وقد ذكر العلماء مثالا لذلك فقالوا: لو تترس الكفار في قلعة بمسلم فلا يحل رمي الترس، إذ لا ضرورة، فبنا غنية عن القلعة فنعدل عنها، إذ لم نقطع بظفرنا بها لأنها ليست قطعية، بل ظنية^(٣).

(١) ينظر: مقاصد الشريعة لابن عاشور: ١٦٧/٣.

(٢) ينظر: المنهج المقاصدي، احمد الوزاني: ١٨١.

(٣) ينظر: المستصفي للغزالي: ص: ١٧٦.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

وكذلك في تضمين الصناع وإن كان فيه تعدد على أصل ثابت وهو أن الصناع لا يضمن إلا بالتفريط، فإن كان غير مفرط فإنه لا يضمن، فالقول بتضمينه تعدد على ذلك الأصل، لكن لما كان في تضمين الصناع تحقق مقصد عظيم، وهو المحافظة على أموال المسلمين من الضياع، وحفظ أموالهم من التلف كان التضمين مقصدا متحققا ولازما^(١).
ولأن الشرع مبني على التعبد بالظنون بالعلميات، توسيعا لدائرة التكليف، وتكثيرا للعبادات، وتخفيفا للمكلفين بتكثير المذاهب؛ ولو حصر التعبد بالقواطع؛ لما كان لهم من المذاهب إلا مذهب واحد، وقول واحد يلزم الحرج بمخالفته قطعاً^(٢). وقد ثبت بإجماع الصحابة اتباع الظن الغالب ودلت عليه الأحاديث الشريفة^(٣).

سادسا: عدم تفويت المقصد لمقصد اهم منه أو مساويا له: هذا من الضوابط المهمة جدا وهو ضابط دقيق وعميق، يحتاج إلى دراية كافية، وهمة عالية، وخبرة بالغة بالمقاصد ومراتبها وتعارضها وترجيحها، والربط بينها وبين الواقع والمتغيرات، يحتاج إلى اجتهاد غير يسير، وتعقب منقطع النظر، يبغى بذلك تحصيل الظنون المعتبرة، أو القواطع الموثوقة بمقصدات الشرع ومراده، ومصالح الناس ومنافعهم.

ولذلك كان الاجتهاد المقاصدي مبنيا على جلب مصلحة ودرء مفسدة كان مما يعتمد عليه أي مقصد هو عدم تفويت مقصد اهم من المقصد المطلوب أو مساويا له، لان العقول الراجحة والفطرة السليمة تدفع باتجاه أعمال ميزان الترجيح للمقصد الأقوى عند التعارض؛ لأنه بدون ذلك تضطرب أحوال الناس ومصالحهم التي هي أساس تحقيق مقاصد الشريعة.
الواجب: هو تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فإن تعارضتا كان التحصيل لأعظم المصلحتين هو المشروع؛ وذلك بتفويت الأدنى، ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال حصول أدناهما^(٤).

من القضايا الضرورية لدى العقلاء هو دفع أعظم المفسدتين، وترجيح أعظم المصلحتين، قال القائل:

ان اللبيب إذا الم بجسمه مرضان مختلفان داوي الأخطر

(١) ينظر: القوانين الفقهية لابن جزي : ص ٣٤٩، والمغني لابن قدامة : ٨ / ١٠٣.

(٢) ينظر: شرح مختصر الروضة ، للطوفي : ٢ / ١١٧.

(٣) شفاء الغليل للغزالي : ٢٠٢.

(٤) نظرية المقاصد عند الشاطبي للريسوني : ص ٥٣.

فمن قدم مصلحةً تكون مرجوحةً، بتفويت مصلحةٍ تكون راجحةً، أو أنه دَفَعَ مفسدة تكون يسيرة، والتَّزَمَ أشدَّ منها، كان سفيهاً عند العقلاء، حكم عليه بذلك بديهياً؛ لأنه يكون مفوتاً لمصلحة راجحة مقطوعة؛ لأجل مصلحة مرجوحة مظنونة، والتزم مفسدة راجحة مقطوعة لدفع مفسدة مرجوحة مظنونة، وحينئذ يكون من قبيل السفهاء، وقد فرضناه من أفضل الحكماء. وبيان ذلك أن هذا التعارض مع ظهوره ومبادرة الأذهان إليه منفر لمن حوله عنه وموجب لسوء الظن به لأجل انعكاس مقصوده^(١).

(١) ينظر: درء القول القبيح للطوفي : ص ٣٣٤.

المبحث الثالث

تطبيقات المقاصد الشرعية من خلال السنة النبوية

المتأمل في هدي النبي ' يقف عند الكثير من الاحاديث الشريفة؛ ليدرك أن المقاصد واضحة في التشريعات النبوية، والتي تؤكد أنها مقاصد عظيمة، وانها لم تكن عبثاً؛ لأن الرسول ' لا يشرع حكماً فيكون الحكم عبثاً؛ لأن الشريعة منزهاة عن العبث ومن أمثلة ذلك:

أولاً/ زيارة القبور:

نهى رسول الله ' عن زيارة القبور لما كان يحدث فيها من عادات الجاهلية الأولى، فلما وفر الإيمان في قلوبهم، وصاروا بعيدين عن عادات الجاهلية، ولما اتضحت الأحكام وتمهدت القواعد، نسخ ذلك النهي؛ لانهم علموا ما ينفعهم وما يضرهم، حينئذ طلبها منهم، وحثهم النبي ' على زيارة القبور، فقال: نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها^(١).

وزاد في رواية: فإنها تزهد في الدنيا وتذكر بالآخرة^(٢). وزاد في رواية: فان فيها عبرة^(٣). وفي رواية: إنها ترق القلوب، وتدمع العين، فزوروها ولا تقوقوا هجراً^(٤) فقد بين النبي ' المقصد من الزيارة: الزهد في الدنيا، والاعتبار بحال من مات، وتكون سببا في رقة القلوب؛ لأنها ترق القلوب بذكر الموت وأحواله وما بعده ودمع العيون.

قال العلماء: ينبغي لمن أراد علاج قلبه وانقياده بسلاسل القهر إلى طاعة ربه أن يكثّر من ذكر هادم اللذات ومفرق الجماعات وميتم البنين والبنات فليواظب على شهادة المحتضرين وزيارة قبور أموات المسلمين فمن قسي قلبه، وكثرت ذنوبه، فليستعن بهذه الأمور على دوائه^(٥).

(١) صحيح مسلم : ٦٥/٣ ، رقم : ٩٧٧ .

(٢) سنن ابن ماجه : ٥١٢ / ٢ ، رقم : ١٥٧١ ، قال الشيخ شعيب : صحيح لغيره .

(٣) سنن البيهقي : ٥١٨ / ٧ ، رقم : ٧٢٧٦ .

(٤) مسند احمد : ٢٢٣ / ٢١ ، رقم : ١٣٦١٥ . والحديث : صحيح بطرقه وشواهده .

(٥) ينظر : السراج المنير شرح الجامع الصغير ، ٣٢ / ٤ .

ثانيا/ بناء الكعبة:

لما جاء النبي ، لم يُعد بناء الكعبة كما كانت عليه على أسس إبراهيم -عليه السلام- ، وكان من وراء ذلك مقصد عظيم، فقد روت لنا أم المؤمنين عائشة، أن رسول الله ، قال لها: ألم تري أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم؟ قالت: فقلت: يا رسول الله ألا تردها على قواعد إبراهيم؟ فقال: لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت^(١).

وفي رواية: سألت النبي ، عن الجُدْرُ أَمِنْ البيت هو؟ قال: نعم. قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إن قومك قصرت بهم النفقة. قلت: فما شأن بابه مرتفعا؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا، ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن ادخل الجدر في البيت، وأن الصق بابه بالأرض. وفي رواية وجعلت له بابين^(٢). فقد دل حديث النبي ، على أن له مقصدا في ترك هدم الكعبة وإعادة بناءها على أسس إبراهيم -عليه السلام- وهو عدم ادراك الناس الحكمة من هذا الأمر أو مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في اشد منه كما بوب البخاري له بابا^(٣). أو لأن قريشا كانت تعظم أمر الكعبة جدا، فخشي النبي ، أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها؛ لينفرد بالفخر عليهم في ذلك.

ويستفاد من هذا الأمر ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة؛ لان فيه أهمية تقديم الأهم على المهم؛ فيه دفع مفسدة وجلب مصلحة، فإذا تعارضت المفسدة والمصلحة بدئ بدفع المفسدة، فإذا امن وقوعها عاد أمر استحباب فعل المصلحة. وترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أمر أنكرك منه وهو خوف تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا.

وان الأمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا، إذا كان فيه تالف قلوبهم بما لا يترك فيه امراً واجبا، أو لم يكن في الأمر حرام.

(١) البخاري: كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، ٤١٠/٢، رقم: ١٥٩٦.

(٢) البخاري: كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، ١٤٦/٢، رقم: ١٥٨٤.

(٣) البخاري، ٣٧/١.

ثالثاً/ الترغيب في النكاح:

رغب الشارع الحكيم في النكاح وامر به وشرع التعدد؛ لان النكاح وسيلة يحصل بها التوالد، ولولاه لما بقت البشرية، بل إننا نجد أن الشارع حض على تكثير النسل وزيادته بنكاح المرأة الولود، فدعا الشباب إلى الزواج فقال: يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج لأنه أغض للبصر وأحصن للفرج^(١).

وقال: ' تزوجوا الودود الولود فاني مكاثركم الأمم^(٢).

نجد أن الرسول ' دعا إلى الزواج لمقاصد كثيرة عظيمة، ففي ذلك وسيلة لتكثير عدد الأمة بازدياد المواليد فيها، ومن هذه المقاصد: كفالة النساء اللاتي هن أكثر من الرجال في كل أمة؛ لأن الرجال يعرض لهم من أسباب الهلاك في الحروب والشدائد ما لا يعرض للنساء، والغالب أن النساء أطول أعماراً من الرجال غالباً بما فطرهن الله عليه.

ومن هذه المقاصد النبوية أن الشريعة قد حرمت الزنا، وضيققت في تحريمه؛ لما يجر إليه من الفساد في الأخلاق، وضياع الأنساب، وتدمير نظام العائلات؛ فناسب أن توسع على الناس في تعدد النساء لمن كان من الرجال ميالاً للتعدد مجبولاً عليه^(٣).

ومن المقاصد العظيمة الحفاظ على الأنساب، وقد عده بعض العلماء من المقاصد الضرورية وبعضهم عده من قبيل المكمل للضروري، لذلك شرع له من الأحكام ما يحافظ عليه من جانب الوجود ومن جانب العدم.

لذلك جعل النكاح وسيلة للمودة والرحمة والمصاهرة والنسل وغض لبصر وحفظ الفرج والتمتع والإيواء وغير ذلك من مقاصد النكاح^(٤).

ومن المقاصد كذلك بقاء التوالد وهو الأصل وله وضع النكاح، والمقصود منه إبقاء النسل، وان لا يخلو العالم من جنس الأنس^(٥).

ويعد الولد من نعم الله التي يتفضل بها على الأسرة، وان من أخص النعم التي ترزق بها الأسر، ولد صالح، قائم بحقوق الله، وحقوق عباده؛ لان الولد الصالح يحقق النفع للأسرة

(١) البخاري: كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، ٣/٧، رقم: ٥٠٦٥.

(٢) أبو داود، ٢٢٠/٢، رقم: ٢٠٥٠، حديث صحيح.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور: ٢٢٦/٤.

(٤) ينظر: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم، ٨٥/٢.

(٥) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي، ٢٤/٢.

والمجتمع جميعا.

فكل ممتنع عن النكاح معرض عن الحراثة مضيع للبذر ومعطل عن لما خلق الله من الآلات المعدة وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الخلقة؛ لإدراك دقائق الحكمة الأزلية^(١).

رابعاً/ التخفيف على الناس في الصلاة:

عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رجل: يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان، فما رأيت النبي ' في موعظة أشد غضبا من يومئذ، فقال أيها الناس إنكم منفرون فمن صلى بالناس فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة^(٢).
فقد أوضح النبي ' أحكام الصلاة، وما يتعلّق بالصلاة من أحكام الإمامة، ومنها التخفيف على الناس.

والصلاة كونها عبادة روحية تتطلب الخشوع والطمأنينة، وفي هذا الحديث يخبر أبو مسعود رضي الله عنه أن رجلا اشتكى للرسول ' عدم إدراك الصلاة، نظرا لتطويل الإمام، قيل: أنه كان مريضا أو كان ضعيفا، فإذا طول الإمام به في القيام فانه لا يبلغ الركوع أو السجود إلا وزاد ضعفا عن اتباعه فلا يقدر على ركوع معه ولا سجود.

وقيل: انه يتأخر عن الصلاة من أجل التطويل، أي لأنه يطيلها فلا يدرك الجماعة على الرغم من تطويله، والمعنى انه يتركها خوفا من تطويل الإمام في أدائها. فالنبي ' غضب غضبا شديدا، وسبب غضبه أراد تنبيه أصحابه إلى الاهتمام بما يلقيه عليهم؛ لئلا يعود صاحب الفعل إلى مثله، فوعظهم النبي ' وكان شديد الغضب، واخبرهم بأن الذين يطيلون الصلاة بالناس منفرّون، وانهم يكرهون الناس في أداء الصلوات.

وقد خاطب ' الكلّ ولم يعين منهم أحدا كرما ولطفا عليه، وكان ذلك من عادته؛ وكان لا يخصص التأديب والعتاب بمن يستحقه؛ حتى لا يفضحه فيحصل له الخجل على رؤوس الأشهاد.

(١) المصدر السابق: ٢٢/٢.

(٢) البخاري: كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة، ٣٠/١، رقم: ٩٠.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

والمقصد من دعوة النبي إلى التخفيف: لان فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة وذكر الأنواع الثلاثة لأنها جميعا تقتضي التخفيف فان المقتضي للتخفيف إما بحسب ذاته وهو كونه ضعيفا أو لعارض وهو المرض، أو لحاجة ملحة تمنعه من التأخر عن أدائها، فأراد الرفق والتيسير بأتمته. لان السمة البارزة التي عليها الأحكام الشرعية هو رفع الحرج والتيسير على الناس حتى تكون الشريعة ملائمة لأصول الفطرة الإنسانية، فالأدلة على رفع الحرج في هذه الأمة بلغت مبلغ القطع^(١).

وقد ذكر ربنا -عز وجل- ذلك في الكتاب الكريم: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} ^(٢)، وقال تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} ^(٣).

إن الله تعالى لا يزال رفق به هذه الأمة المرحومة واضح، وإرادته واضحة باليسر بها دون العسر، إشارة منه إلى أن الدين قائم بين حفظ المصالح ودرء المفاسد بأيسر كيفية وارفقتها فربما ألغت الشريعة بعض المفاسد إذا كان في الحمل على تركها مشقة أو تعطيل مصلحة، كما ألغت مفسد نكاح الإماء؛ نظرا للمشقة على غير ذي الطول، والآيات على هذا المعنى بلغت مبلغ القطع.

وكذلك كان يأمر أصحابه الذين يرسلهم إلى كافة الأمصار والأصقاع، بالتيسير والتخفيف والتبشير، وترك التعنيف والتنفير والتعسير؛ لان التيسير من أصول الشريعة الإسلامية وعنه تفرعت الرخص^(٤).

خامسا/ الإسراع بالجنائز:

والمراد بالإسراع هو الإسراع في المشي بالميت إلى المدفن، وقيل: يقصد به الإسراع وذلك بتجهيز الميت بعد موته.

روي عن الرسول الكريم ' أنه حث المسلمين على الإسراع في دفن الجنائز فقال: اسرعوا بالجنائز فان تك صالحة فخير تقدمونها، وان يك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم^(٥).

(١) ينظر: الموافقات للشاطبي: ٣٤٠/١.

(٢) سورة الحج: ٧٨.

(٣) سورة النساء: ٢٨.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٢/٥.

(٥) متفق عليه أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنائز: ٨٦/٢، رقم: ١٣١، وأخرجه مسلم

وبعض الفقهاء يرى التمسك بظاهر اللفظ، فحملوا الإسراع على شدة المشي الذي يقارب الجري، والبعض حمله على الوجوب؛ لدلالة الأمر على الوجوب، فقد سأل ابن مسعود رضي الله عنه عن السير بالجنائز؟ فقال: دون الخب (١)، فإن يك مؤمناً فما عجل فخير، وإن يك كافراً فبعدا لأهل النار، فأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن السير بالجنائز يكون دون الخب (٢).

وقد قال الشافعي رضي الله عنه يسرع بها إسراع سجية كمشي الناس، وقد تأول قوم قول النبي صلى الله عليه وسلم 'أسرعوا بالجنائز' إنمّا يريد التعجيل بالدفن بعد استيقان الموت، واحتجوا بحديث الحصين: أن طلحة مرض، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده، فقال النبي: 'اني لا أرى طلحة إلا وقد حدث به الموت فأذنوني به وعجلوا فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم إن تحبس بين ظهرائي أهله (٣).

وقيل لا يمشي بالجنائز الهوينى ولكن مشية الرجل الشاب (٤).

ثم الخطاب بالإسراع خاص بالرجال دون النساء؛ لأنهم أقوى للحمل والنساء ضعيفات (٥)، والإسراع مطلوب للميت بشرط عدم كونه على هيئة مزرية ولا يؤدي إلى سقوطه ونحو ذلك.

وفي هذا الحديث مقاصد كثيرة منها أن الرسول صلى الله عليه وسلم بين المقصد من الإسراع بقوله: إن تك صالحة فخير تقدمونها وإن يك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم
فإكرام أهل الخير والصلاح إذا قضوا نحبهم للوصول إلى جزاء ما قدموه من الأعمال الصالحة. وإلى فضل رحمة الله وجنته. يعني حاله في القبر يكون طيباً حسناً، فأسرعوا حتى يصل إلى تلك الحالة الطيبة عن قريب (٦).

ومنها تقليل مصاحبة أهل الشر إلا فيما وجب بسببهم من بعد موتهم؛ لبعدهم عن رحمة الله تعالى، فلا مصلحة في مصاحبتهم، وكذلك اجتناب مصاحبة أهل البطالة وغير الصالحين؛

في الصحيح كتاب الجنائز باب الإسراع بالجنائز: ٥٠/٣، رقم: ٩٤٤

(١) الخب: ضرب من العذو، ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار: ٣/٢.

(٢) شرح البخاري: لابن بطال: ٢٩٨/٣.

(٣) المصدر السابق: ٣٩٩/٣.

(٤) ينظر: المنتقى شرح الموطأ: ١٤/٢.

(٥) ينظر: العدة في شرح العمدة، لابن العطار: ٧٧٨/٢.

(٦) ينظر: شرح المشكاة للطبي، ١٣٩٠/٤.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر)

ولان عدم الإسراع بها يقتضي حضور بعض الظلمة وفي حضورهم خلاف للسنة، وقد يؤدي إلى التباهي والاختيال.

والله يعلم المصلح من المفسد والمنتفع من المتضرر وجالب الخير من مانعه.

سادسا/ النظر إلى المخطوبة:

عن المغيرة بن شعبة انه خطب امرأة فقال له النبي ' : انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما^(١).

وفي مسند الإمام احمد: قال المغيرة: فأتيت امرأة من الأنصار فخطبتها إلى أبيها، وأخبرتهما بقول رسول الله ' فكأنهما كرها ذلك، قال: فسمعت ذلك المرأة، وهي في خدرها، فقالت: إن كان رسول الله ' أمرك أن تنظر، فانظر، والا فإني أنشدك، فكأنما عظمت ذلك عليه، فقال: فنظرت إليها، فتزوجتها فذكر من موافقتها^(٢)

قوله: يؤدم بينكما: أي يكون بينكما المحبة والموافق، يقال: ادم الله بينهما، على مثال: فعل، يأدم أدماء، لأن طيبه يكون به^(٣). وعن سهل بن سعد ' أن امرأة جاءت رسول الله ' فقالت: يا رسول الله، جئت لاهب لك نفسي فنظر إليها رسول الله ' فصعد النظر إليها وصوبه، ثم طاطا راسه، فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيئا جلست، فقام رجل من أصحابه فقال: يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها.

فقال: هل عندك من شيء فقال: لا والله يا رسول الله، قال: فاذهب إلى اهلك فانظر هل تجد شيئا، فذهب ثم رجع، فقال: لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئا، قال: انظر ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله^(٤)..... إلى آخر الحديث. وعن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: سمعت رسول الله ' يقول: إذا خطب أحدكم المرأة فقد أن يرى منها بعض ما يدعوها إليها فليفعل^(٥).

(١) الترمذي ، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة، ٥٥٩/٢، رقم: ١١١٢.

(٢) مسند احمد: ٦٦/٣٠. والحديث صحيح.

(٣) ينظر: شرح السنة للبيهقي ، ١٧/٩.

(٤) البخاري ، باب النظر إلى المرأة قبل التزويج، ١٩٢/٦، رقم: ٥١٢٦.

(٥) مسند الإمام احمد: ١٥٥/٢٣، رقم: ١٤٨٦٨، وإسناده حسن.

وعن محمد بن مسلمة قال: خطبت امرأة، فجعلت أتخبأ لها، حتى نظرت إليها في نخل لها، فيل له: أتفعل هذا، وأنت صاحب رسول الله، فقال: سمعت رسول الله يقول: إذا القي الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا باس أن ينظر إليها^(١). والاحاديث التي ذكرت النظر فيها بيان واضح لمقصد النبي في دعوته إلى النظر إلى المخطوبة من قبل الخاطب؛ لان في النظر إلى المخطوبة ما يجعل الخاطب يميل إلى خطبتها لأنه يرى ما يدعوه إلى ذلك.

وكذلك دوام المودة بينهما لأنه رآها واختارها، وفيه الموافقة وتمكن المحبة بينهما، والألفة والاتفاق^(٢).

فإن استطاع الخاطب أن ينظر إلى كفيها ووجهها؛ ليكون النظر إليها محرصاً على نكاحها، وذلك بأن يميل قلب الخاطب إليها، فلينظر؛ فإن النظر إليها مستحب؛ لأنه بسببه يحصل النكاح، والنكاح سنة مؤكدة، وما يكون سبباً في تحصيل السنة فهو سنة وكذلك جميع الأفعال فما كان منها موجباً وسبباً للخير فهو خير وما كان منها موجباً وسبباً للشر فهو شر^(٣).

(١) رواه ابن ماجه: ٦٦/٣، رقم: ١٨٦٤.

(٢) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول: ٢٢٥/١، والميسر في شرح مصابيح السنة: ٧٤١/٣.

(٣) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح: ٢٢/٤.

الخاتمة

١- فهم المقاصد الشرعية وأبعادها العظيمة تكون من خلال تتبع النصوص الشرعية، والتي تمثلت بالكتاب والسنة فالناظر اليهما نظرة متأمل يجد النصوص قد ملئت مقاصد وحكم عظيمة.

٢- جميع مفردات الاحاديث التي رويت عن الرسول ، تتفاوت دلالاتها ومقتضياتها تبعاً لإعمال النظر التعليلي المقاصدي أو الوقوف مع المعاني التعبدية.

٣- التعامل مع ظواهر الألفاظ وحدودها اللغوية في السنة المطهرة يتوقف مع المقصد الذي صيغ من أجله الحديث الشريف أو الواقعة التي حصل بسببها.

٤- إن الشريعة الإسلامية وافية بجميع مصالح العباد الدنيوية والأخروية كبيرة أو صغيرة ثابتة أو مستحدثة؛ لأنها منارة يهتدى بها أمام أمواج الهوى والضلال.

٥- الهدف من الأعظم من الشريعة الغراء هو إسعاد العباد في الدنيا والآخرة، وإن السعادة المطلوبة لا تتحقق إلا بمتابعة أحكامها وموافقة مقاصدها؛ ولذا كانت معرفة المقاصد لا بد منها خاصة للمجتهد والفقهاء.

٦- إن المقاصد الشرعية سواء كانت من الكتاب أو السنة أو أي مصدر آخر لها خصائص ووابط تميزها عن مقاصد الأهواء والإغواء.

٧- تتفاوت المقاصد فيما بينها قوة وضعفاً وضيقتاً واتساعاً وهذا التفاوت يجعل إدراكها على حسب مفهوم المجتهد وتحصيله لمعاني المقاصد.

٨- لا يكتب النجاح لهذه الأمة إلا إذا عملت النصوص واستخرجت الدرر والجواهر، وبحثت عن المعاني الكامنة في أوعية ألفاظها، ولا يكون فهم ألفاظها حتى يكون ادراك المقاصد حاضراً ومعلوماً.

٩- إن الإسلام هو دين الله الكامل ولا يقبل الله من أحد هذا الدين إلا كاملاً فالإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض لا يزيد الأمة إلا ذلاً وهواناً ومهاناً وضياعاً وشتاتاً وضعفاً وشقاقاً، تظل غثاءً كغثاء السيل، حتى يعودوا إلى دينهم وإلى رشدهم، يأمرن بالمعروف، وينهون عن المنكر، فيكونوا خير أمة أخرجت للناس، وبهذا تثبت الأقدام، ويكون النصر حليفهم؛ لأنهم أمة تستحق أن تقود الأمم.

المصادر والمراجع

المصدر

م

إحياء علوم الدين، تأليف، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى ٥٠٥هـ) الناشر، دار المعرفة - بيروت

أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق، أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

التعاريف لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي المتوفى سنة (١٠٣١ هـ)، تحقيق، د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

التقرير والتجيب، لابن أمير الحاج، ١٤١٧ هـ، دار الفكر، بيروت.

تيسير التحرير، تأليف، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى ٩٧٢هـ) الناشر، دار الفكر - بيروت

الجامع الصغير، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار طائر العلم، جدة، ط ١.

جهد المقل، لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده، دراسة وتحقيق د، سالم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط، ١، ١٤٢٢ هـ.

المصدر

م

الذخيرة للقرافي، تحقيق، محمد حجي ١٩٩٤م،
دار الغرب، بيروت.

الرسالة-محمد بن إدريس الشافعي-تحقيق، أحمد
شاكر-دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان-ط١،
١٤١٣هـ.

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام
ربنا الحكيم الخبير، تأليف، شمس الدين، محمد بن
أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى ٩٧٧هـ)
الناشر، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة عام النشر،
١٢٨٥ هـ

سنن ابن ماجه ، للإمام محمد بن يزيد القزويني
، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث
العربي ، ١٣٩٥هـ.

سنن أبو داود، لأبي داود سلمان بن الأشعث
(ت٢٧٩هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد
الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

سنن البيهقي السنن الكبرى ، لأحمد بن الحسين
البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، طبع دار الكتب العلمية
بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

شرح السنة للبخاري، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد
زهير الشاويش، ط المكتب الإسلامي، الطبعة
الثانية(١٤٠٣هـ).

شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق، د.
سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض،
الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

المصدر

م

شرح صحيح البخارى لابن بطال، تأليف، ابن بطال
أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى
٤٤٩هـ)، تحقيق، أبو تميم ياسر بن إبراهيم دار النشر،
مكتبة الرشد - السعودية، الرياض الطبعة، الثانية،
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

شرح مختصر الروضة لنجم الدين أبي الريح سليمان
بن عبد القوي الطوفي (ت ٧١٦هـ)، تحقيق، الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،
ط ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لإسماعيل بن
حماد الجوهري، تحقيق، أحمد عبدالغفور عطار،
دار العلم للملايين، ط ٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م .

صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري
الجعفي ،، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، ط ٣ ،
١٤٠٧هـ ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت .

صحيح مسلم ، لمسلم بن حجاج القشيري
النيسابوري ،، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار
إحياء التراث ، بيروت .

العدة في شرح العمدة، لبهاء الدين عبدالرحمن
بن إبراهيم المقدسي، تحقيق، د، عبدالله التركي،
مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .

غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي،
تحقيق ، د. حسين محمد محمد شرف، القاهرة،
مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ .

المصدر

م

الفصول في الأصول ، لأحمد بن علي الرازي
الجصاص ، ، تحقيق عجيل جاسم النشمي ، ط ١ ،
١٤٠٥ هـ ، وزارة الأوقاف ، الكويت .

فقه النوازل ، تأليف / بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد
بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن
محمد (المتوفى / ١٤٢٩ هـ) الناشر / مؤسسة الرسالة
الطبعة / الأولى - ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م

القوانين الفقهية ، تأليف / أبو القاسم ، محمد بن أحمد
بن محمد بن عبد الله ، ابن جزى الكلبي الغرناطي
(المتوفى / ٧٤١ هـ)

الكافية في الجدل . لإمام الحرمين الجويني
(ت ٤٧٨ هـ) ، تحقيق ، الدكتورة فوقية حسن ، مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بالقاهرة ، دط ، ١٣٩٩ هـ
- ١٩٧٩ م .

لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي
المصري ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٧٤ هـ ، ط ،
الأولى .

المحصول للرازي ، تحقيق ، طه جابر العلواني ، الطبعة
الأولى ١٤٠٠ هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، الرياض .

مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، ط
١٩٨٦ هـ ، ، مكتبة لبنان .

المصدر

م

مختصر ابن الحاجب. لعثمان بن عمر الشهير
بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مطبوع مع شرحه بيان
المختصر، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث
الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م.

المستصفي للغزالي، تحقيق، محمد عبد السلام عبد
الشافى، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية،
بيروت.

المصباح المنير، للعلامة أحمد بن محمد بن علي
الفيومي، ط ١٩٨٧، مكتبة لبنان ط ١٤٢٥هـ،
المكتبة العصرية، بيروت.

مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

مقاصد الشريعة الإسلامية، للشيخ محمد الطاهر بن
عاشور، تحقيق ودراسة، محمد الطاهر الميساوي،
دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية
١٤٢١هـ.

مقاييس اللغة لابن فارس، أبي الحسن أحمد بن فارس
بن زكريا، اعتنى به، د. محمد عوض مرعب، الأنسة
فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف
الباجي ط ١، ١٣٤١هـ، مطبعة السعادة، مصر.
الموافقات للشاطبي، تحقيق، عبد الله دراز، دار
المعرفة، بيروت.

المصدر

م

نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، تأليف/ أحمد
الريسوني الناشر/ الدار العالمية للكتاب الإسلامي
الطبعة/ الثانية - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين
المبارك بن محمد الجزري ((ابن الأثير))، تحقيق
طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي دار
الفكر ، بيروت.

النهاية في غريب الحديث. ابن الأثير؛، تحقيق طاهر
أحمد الزاوي. ومحمود محمد الطناحي.، القاهرة/
دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.